

المجاهد

أسستها جبهة التحرير الوطني سنة 1956 الأسبوعي

WWW.elmoudjahid-hebdo.com

عدد 2607 من 20 إلى 27 جويلية 2010 الموافق لـ 09 إلى 16 شعبان 1431 هـ

email: elmoudjahid.hebdo @ gmail.com

بالتاسبة

موقف غريب

ق. مصطفى

شيء يمكن أن يبرر رفض بعض الجزائريين الستة الذين كانوا معتقلين في غوانتانامو ترحيلهم نحو الجزائر، فمن غير المعقول أو المنطقي أن يكون قرار هؤلاء مبنيا على أمور واقعية، فحجة احتمال تعرضهم للتعذيب على يد السلطات الجزائرية في حال عودتهم إلى أرض الوطن، هي حجة واهية، فكيف تعذب السلطات في الجزائر من ذاق أشنع أنواع التعذيب بسبب جرم الإرهاب الدولي، الذي ربما ألصق به شأنه شأن الآلاف الذين مروا على سجن العار الأمريكي، في وقت يستفيد فيه العشرات من العناصر الإرهابية التي ارتكبت جرائم مؤكدة ضد الجزائريين من العفو وسقوط المتابعة القضائية، ويستفيدون من ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، بل تصرف لهم مساعدات وتعويزات ويتكفل بهم اجتماعيا؟ التصريحات الأخيرة لمصطفى فاروق قسنطيني، رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان تعطي جانبا من جوانب السر الذي يجعل هؤلاء المعتقلين السابقين يرفضون العودة إلى وطنهم، ويعلمون خوفهم من التعرض للتعذيب، وهذا لما أكد بأن هؤلاء لا يزالون يحملون نفس النظرة التي كانت لديهم في تسعينيات القرن الماضي، وإذا كان القصد هو أن هؤلاء يعتقدون بأن سياسة الكل أممي لا تزال متبعة في الجزائر جراء التعذيب الذي تعرضوا له في المعتقل الأمريكي، لا يمكن أن نلومهم، والمطلوب فقط هو أن تبدل السلطات الجزائرية المزيد من الجهد لشرح سياستها القانمة على المصالحة الوطنية، ولا نعتقد بأن قسنطيني يقصد بأن هؤلاء لا زالوا يحملون أفكارا متطرفة، علما أن رئيس اللجنة الاستشارية هو أكثر الناس دفاعا عن براءة معتقلي غوانتانامو وقد عبر في الكثير من المرات عن استيائه جراء إبقاء السلطات الأمريكية العديد من الجزائريين رهن الاعتقال بهذا المعتقل الأسود سيء السمعة، رغم أن ملفاتهم المدانين في قضايا الإرهاب بعد ترسانتها القضائية والاستخباراتية عن إيجاد أي دليل يدينهم بالضلع في ارتكاب أعمال إرهابية. والمعروف أنه سبق للسلطات الأمريكية أن رحلت سبعة جزائريين وأعادتهم إلى أرض الوطن وتمت محاكمتهم وأخلي سبيلهم، عدا واحد منهم تمت إدانته بعدما ثبت ارتكابه لأعمال مجرمة قانونا، وشتان بين السجون الجزائرية التي يدخلها المدانون في قضايا الإرهاب بعد استفادتهم من محاكمات عادلة شافية وفي وضوح النهار، وبين معتقل غوانتانامو الذي سبق إليه الآلاف من بينهم جزائريين كالمقطعان دون رحمة أو شفقة ودون محاكمة، وسلطت عليهم أشنع أنواع التعذيب التي لم يشهد تاريخ البشرية، ربما مثيلا لها من قبل.

رفض الجزائريين الستة العودة إلى أرض الوطن بعدما قاسوا الأمرين في غوانتانامو يفسر أيضا التقارير السوداء الكاذبة التي تروج لها أوساط حقوقية وحتى إعلامية غريبة من الوضع في الجزائر، فالمنظمات الدولية غير الحكومية التي عارضت بشدة العفو عن المسلحين وهاجمت بشراسة خيار المصالحة الوطنية في الجزائر واعتبرته تعبيرا عن اللاعقاب، هي نفسها التي تخوف العالم من الوضع في الجزائر. وما من شك أن أمريكا التي تضع جملة من الشروط مقابل تسليم المعتقلين إلى بلدانهم الأصلية بحجة أنها تخاف عليهم من التعرض للتعذيب أو القتل، إنما تمارس أكبر كذبة سمعتها، فهل يعقل أن الذي عذب في غوانتانامو أو في أبو غريب بالعراق، والذي يعتقل ويقتل في أفغانستان والعراق وأماكن أخرى من العالم، يعطي لنفسه الحق في محاسبة الآخرين، أو اتهامهم بارتكاب أفعال ضد حقوق الإنسان؟ وبدلا من تضليل الآلاف الذين جرهم بوش بداعي الحرب على الإرهاب، بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، إلى غوانتانامو وكأنهم ليسوا ببشر، كان على أمريكا أن تعتذر للعالم ولضحاياها عما اقترفته بحقهم، وكان عليها أن تشطب نفسها في خانة الدول الراحية التي لا تقم وزنا للكرامة الإنسانية، أو أن تصنف نفسها في محور الشر الذي ابتدعه "هتلر في عصره" الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن.

السيد المطلق

أحد المرشحين لمنصب نائب الرئيس الأمريكي في انتخابات سابقة كان سيناتوراً مسناً إلى حد ما، وقضى في منصبه فترة طويلة نسبياً واشتهر بمواقف سياسية معينة، لكن من ميزته التي نشرتها وسائل الإعلام، وهي تتحدث عن تفاصيل حياته، أنه يركب القطار من بيته إلى مقر الكونغرس في واشنطن ويقطع يوميا مسافة تسعين كيلومترا ذهابا ومثلها في رحلة الإياب.

دائما أنها استثمار استراتيجي طويل الأمد على جميع المستويات حتى وإن تحدثت لغة الأرقام عن أرباح متواضعة وربما خسائر في بعض الحالات، لأن وسائل النقل العامة المريحة والسريعة دعما واسنادا مباشر لجميع قطاعات الدولة وخدمة ذات منفعة لكل فئات الشعب.. إنها استثمار في السياحة والصناعة والتعليم والثقافة، وحتى الطرقات والبيئة عندما يترك المواطن سيارته الخاصة في بيته ويركب حافلة عامة. وعودة مرة أخرى إلى البرلمانيين والمسؤولين السامين، وحتى المنتخبين والمسؤولين المحليين.. لنجدد الأمل في رؤيتهم قريبا وهم يقفون في المحطات العامة ويخوضون التجربة مع المواطنين في حر الصيف أو برد الشتاء، ويتنقلون في أجواء الاختناقات المرورية ويستمعون إلى تعليقات المواطنين ومناوشاتهم مع السائقين والمحصلين.. والأمل بعدها كبير أن يتجه البرلمانيون والمسؤولين بصدق إلى هذا القطاع الحيوي ويبدرون إلى تحسين أوضاعه والدفع به نحو مستويات ومعايير الدول المتقدمة. وعودة أيضا إلى ذلك السيناتور الأمريكي وأمثاله لنعرف بعض أسرار التقدم عندهم، ونذكر أنه لا يعدو ذلك الالتحام مع المواطن والإيمان بأنه هو الأساس في كل شيء، فبدونه لا وجود لشيء اسمه مسؤول أو مسؤولية أو وطن ودولة ومؤسسات.. إنه المواطن الذي يمثل محور السياسة وهم السياسيين مهما اختلفت مشاربهم وأفكارهم وبرامجهم.. إنه السيد المطلق بلا منازع.

صممت خصيصا لحشر الركاب بأعداد لا تتناسب مع المساحة الكلية للحافلة، والمؤكد بعد ذلك أن أصحاب التجربة من النواب سيقومون دنيا البرلمان والحكومة ولا يقعدونها حتى يتأكدوا من انطلاق قطار التغيير الحقيقي في قطاع المواصلات العامة.. والدعوة نفسها موجهة إلى المسؤولين التنفيذيين وبجميع مستوياتهم.. خاصة أنهم محل تساؤل دائم من المواطن، وهو يعاني متاعب المواصلات العامة: هل يفكر كبار المسؤولين، مجرد التفكير في استعمال الحافلات والقطارات أو دفع أولادهم وعائلاتهم لخوض التجربة وتذوق طعمها. أسئلة كبيرة الحجم تطرح في مجال النقل العام كلما قرأنا أخبارا عن مشاكل هذا القطاع، وتساؤلات يطرحها المواطن يوميا وهو يعاني داخل حافلة ضيقة وطرق لم تعد تستوعب أعداد المركبات المتزايدة، وأكثر من ذلك قطار أنفاق ما يزال مصمما على الاختفاء تحت الأرض عاما بعد عام. آخر الأخبار في هذا القطاع الحيوي تحدثت عن زيادة الأسعار التي بدأت به مؤسسات النقل الحضري وشبه الحضري.. زيادات تراوحت بين عشرين وخمسين في المائة، وجهات رسمية ذات علاقة بهذا الملف قالت إن (الزيادة تم الاتفاق عليها بسبب الوضعية المالية المعقدة التي تعيشها مؤسسات النقل الحضري خصوصا على مستوى العاصمة حيث تعاني الشركة من عجز مالي). مبررات قد تكون مقبولة عند الاستسلام لقوانين الربح والخسارة الاقتصادية الظاهرة للعيان، لكن المواصلات العامة تريد تفكيكا من نوع آخر، إننا في حاجة إلى التأكيد لأنفسنا

الظاهر الأدهم

يقطع ذلك السيناتور إذا مسافة تقارب المائة كيلومتر ليصل إلى مكان عمله، ولا أظن أنه يركب القطار بملابس غير رسمية فإذا وصل إلى مكتبه استبدلها ببذلة وربطة عنق فاخرة وأعاد ترتيب نفسه وانطلق من هناك ليبدأ اجتماعاته ولقاءاته ومقابلاته مع وسائل الإعلام وأعضاء اللوبيات وجماعات الضغط وغيرهم. إنه سيناتور أمريكي ولا شك أن منصبه ووضعه المالي يمكنه من توظيف سائق خاص يتحرك معه دون الحاجة إلى ركوب القطار، لكن الأمر لا يعني له شيئا على ما يبدو، كما أن مستوى الخدمة والنظافة والسرعة في القطارات تجعلها محل جذب للجميع بل وتفضيل أيضا، لا كما يحدث في بعض بلدان عالمنا الثالث حيث يضطر الكثيرون لإضطرارا إلى ركوب القطارات ووسائل النقل العام لعدم توفر السيارات الخاصة أو الرغبة في تجنب الطرق وفوضى المرور القاتلة.. يتحاشون تلك الوسائل لتخلف خدماتها وتدني مستوياتها إلى درجات قد يصعب تصورها في بعض الحالات. نترك ذلك السيناتور وأمثاله في الدول المتقدمة ونتحول إلى بلادنا لنسأل إن كان في وسع بعض البرلمانيين أن يفعلوا الأمر ذاته ويركبو القطارات وحافلات النقل العمومي خاصة تلك التي يمتلكها الخواص، نتساءل إن كان في الإمكان أن يركب سيناتور عندنا حافلة نقل تنطلق من أطراف العاصمة ويصل بها قرب مقر البرلمان في كامل لياقته وزينته وهندامه المرتب الذي خرج به من بيته.. نتساءل إن كان في إمكانه بعد الوصول أن يجلس على مقعده في البرلمان ويشعر بشكل طبيعي في المناقشات والمداولات دون أن يمضي نهار تلك التجربة في التشكي والتبرم من ماضي المواصلات وزحمة الطرقات وقطاعة عدد من السائقين والمحصلين وجلافة بعض الركاب ومجافاتهم لكثير من بديهيات الأخلاق والأداب العامة واللباقة في التعامل مع الآخرين واحترام خصوصياتهم وحقوقهم في رحلة آمنة هادئة دون منغصات. نأمل أن يبادر بعض النواب الكرام الغيورين على مصلحة الشعب إلى خوض التجربة لعدة أيام على الأقل.. ولعل من أطراف ما سيكتشفه بعض نوابنا الكرام هو ضيق المقاعد وحجمها المتواضع في حافلات الخواص.. ذلك الحجم الذي لا يتناسب مع بعض الأجسام، فتحتاج إلى الحمية الغذائية وممارسة الرياضة للتخلص من الوزن الزائد حتى يصبح الجلوس ممكنا، وليس مريحا، في تلك المقاعد المتقاربة والمتراصة وكأنها



فهد البحدري

كل الوثائق والمطبوعات والمقالات التي تصل الجريدة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر

السحب شركة الطباعة للجزائر SIMPRAL التوزيع: الوسط HORIZONS الشرق SODI PRESSE

الحساب ح.ج.ب. 67235/44 الجزائر القرض الشعبي الجزائري 102 401 78946 0192 وكالة توشي غيفارا تركيب وتصنيف المجاهد الأسبوعي

لكل مراسلاتكم المجاهد الأسبوعي ص/ب 293 الجزائر المحطة

الإدارة والتحرير ساحة حي سعدي برج الكيفان - الجزائر هاتف/ فاكس الإدارة والتحرير (021) 20 59 96 (021) 20 59 97 elmoudjahid.hebdo @ gmail.com

المدير العام مسؤول النشر الظاهر بوعنيقة مدير التحرير عبد الله سعادية

المجاهد الأسبوعي أسستها جبهة التحرير الوطني سنة 6591 اللسان المركزي لعزب جبهة التحرير الوطني

المجاهد الأسبوعي أسستها جبهة التحرير الوطني سنة 6591 اللسان المركزي لعزب جبهة التحرير الوطني